السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي

أ. سارة بوحادة (*)

ملخص

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي من خلال دراسة محدّدات ومبادئ السياسة الخارجية وتوجهاتها إتجاه الأزمة التي كانت لها تداعيات مختلفة على الجزائر، مما أوجب على هذه الأخيرة بذل جهود لحل الأزمة ومواجهات التحدّيات الأمنية في جنوبها وفقاً لمبادئ سياستها الخارجية ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أنّه على الرغم من الضغوطات الخارجية على الجزائر إلا أنّها لم تغيّر من موقفها، بل عملت جاهدة على مواصلة جهودها السلمية إلى أن توصّلت الى الحل السلمي مؤخراً ثمّا يعبر عن نجاح الدبلوماسية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية الجزائرية، أزمة شمال مالي.

مقدمة

تعبّر السياسة الخارجية عن مجموعة من الأهداف تصبو إليها الدولة في سياقها الخارجي من خلال مجموعة من الوسائل الرسمية وغير الرسمية. والجزائر كدولة محورية في المغرب العربي وبحكم إمتدادها الإفريقي تعمل في سياق مستمر على مواجهة الأزمات التي تحدث في جوارها إتباعا لمبادئها ومصلحتها الوطنية بهدف تحقيق الأمن والسلم.

ومن بين هذه الأزمات أزمة شمال مالي التي تعود لفترة من الزمن فنتيجة لتصاعد هذه الأزمة وتأثيراتها على دول الجوار عامة والجزائر خاصّة، عملت هذه الأخيرة جاهدة لحل هذه الأزمة بما يتوافق ومبادئها الأساسية المرهونة أساساً بالتعاون مع الدول المجاورة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

---

*) طالبة دكتوراه، علوم سياسية تخصّص دراسات دولية، **المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية** –الجزائر.

وعليه **فإنّ الإشكالية التي يمكن طرحها هي :** إلى أي مدى ساهمت السياسية الخارجية الجزائرية لحل الأزمة في شمال مالي؟.

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما هي محدّدات السياسية الخارجية الجزائرية ؟ وما هي مبادئها؟
- كيف أثّرت أزمة شمال مالي على الجزائر؟
- ما هي أهم الآليات التي إستخدمتها السياسة الخارجية الجزائرية لحل أزمة شمال مالي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية إقترحنا الخطة التالية :

1- السياسة الخارجية الجزائرية: المحدّدات والمبادئ

1/ محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تعرف المحدّدات على أنّها مجموعة العوامل المؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية ، فلدراسة السياسة الخارجية لأي دولة لابد من دراسة محدّداتها الداخلية والخارجية .

أ) **المحدّدات الداخلية :** هي محدّدات تفرزها البيئة الداخلية أي تقع داخل إطار وحدة الدولة ذاتها بمعنى أنّها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ، ولا تنشأ نتيجة التفاعل بين الوحدات الدولية الأخرى[1] وهي تضمّ عوامل جغرافية ، اقتصادية ، سياسية وعسكرية .

✓ **المحدّدات الجغرافية :** تعتبر الجغرافية من أبرز العوامل الدائمة في السياسة الخارجية وأقدمها والتي لعبت دوراً أساسياً في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية ، كما تؤثر في طبيعة الأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها في السياسة الخارجية ، على حد تعبير **نابوليون بونابرت** "إنّ سيادة الدول في جغرافيتها"[2] ، تضمّ المحدّدات الجغرافيا عناصر أساسية مكونة لجغرافية الدولة وهي (الموقع ، المساحة ، التضاريس والمناخ) التي لها تأثير على السياسة الخارجية إمّا بشكل مباشر من خلال تحديد قوة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية أو بشكل غير مباشر بتحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية[3].

• **الموقع الجغرافي :** حسب جول كونبون (JULES CAMBON) فإنّ متغير الموقع الجغرافي للدول يعتبر عامل رئيسي يتحكم في صناعة سياستها الخارجية من حيث تأثيراته السياسية العسكرية الإقتصادية والتجارية . فالدولة المتصلة باليابسة لها مؤهلات لبناء قوتها العسكرية بناءاً دفاعياً برياً لوجود العمق البري الدفاعي ، والدولة المطلة على البحار تمتلك سواحل بحرية واسعة تمكنها من بناء قوة عسكرية بحرية للدفاع والهجوم كما تساعدها على التحكم في أهم

طرق الاتصال والمرور الدولي ممّا يعزز قوتها الإقتصادية ، فتصبح من أكثر الدول تأثيراً في مجريات الأحداث الدولية عكس الدول غير المطلة على البحار أي الداخلية فلا يكون لديها تسهيلات تجارية وتبادلية وتعاني من مشكلات إقتصادية هائلة نتيجة إرتفاع تكاليف تجارتها الخارجية ، وتكون أكثر عرضة للإختراق الخارجي[4] . فالجزائر تتمتّع بموقع جغرافي إستراتيجي فهي تقع وسط شمال غرب القارة الإفريقية ما بين خطي طول 12 شرقا و9 غربا ودائرتي عرض 7 شمالا و19 جنوبا . كما يبلغ إمتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم والشرقي الغربي ما بين 1622 كلم على خط الساحل 1800 على خط تندوف .

فهي تتوسط القارات الأربعة وتربط بين الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بإمتداد جغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية بخط ساحلي يبلغ 1200 كلم ، وتحدها سبع دول من الغرب تجد المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومن الشرق ليبيا تونس ومن الجنوب مالي والنيجر[5] .

فنتيجة لهذا الموقع الإستراتيجي أصبحت الجزائر منفتحة على العالم وهمزة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، مما ساعدها على التحكّم ومراقبة الملاحة البحرية في عمق مناطق البحر المتوسط لاسيما الغربية منها ولقربها وسهولة إتصالها بممرات العبور المؤدية من وإلى البحار المتصلة بها ممّا يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية .

فهي تعدُّ على المستوى البحري قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصول بين أطرافه وفي نفس الوقت شبه زاوية متوغلة في العمق الاستراتيجي ، مما ساعدها على أن تكون حلقة ترابط وإتصال بين الشمال العربي ودول الجوار المغاربي والجنوب الإفريقي[6] .

فتجاورها مع العديد من الدول يجعلها مضطرة للتعامل مع التهديدات الناجمة عنها فالجزائر التي تعاني من مشكلة تحديد الحدود مع بعض جيرانيها على غرار المغرب ، إضافة إلى التهديدات الأمنية الآتية من طول حدودها الجنوبية (العمق الإفريقي) التي ظلّت تعد هاجسا أمنيا لها وقد تؤثر سلبا عن سياستها الخارجية اتجاه محيطها الإقليمي ، وهذا ما يوجب عليها إعادة النظر في علاقاتها مع جيرانها بحثاً عن إعادة تفعيل آليات التعاون الإقليمي مما ينعكس ايجابيا على سياستها الخارجية .

▪ **المساحة** : هناك اتجاهان حول طبيعة تأثير مساحة الدولة على سياستها الخارجية الاتجاه الأول يرى أنّه إذا كانت المساحة كبيرة فهو شيء ايجابي للدولة ، خاصّة إذا كانت تتناسب مع عدد سكان كافي وشعب متطوّر ومتحضّر فتعمل على دعم الدول وزيادة هيمنتها عالميا .

فالمساحة الواسعة تعطي للدول عمقاً إقليمياً يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد .كما يسمح لها العمق الاستراتيجي بالمناورة وإعتماد إستراتيجية الدفاع عن العمق إضافة إلى تسهيل عملية مراكز قوتها الصناعية الإقتصادية والعسكرية[7]. أما إذا كانت صغيرة فإنّها تكون سهلة الإحتلال إضافة إلى رغبتها دائماً إلى نقل المعركة إلى أرض الغير وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية ،والصناعية ،والسكانية .

كما أنّ إتّساع المساحة يؤدّي إلى تنوّع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على الإنتاج الاقتصادي وتنوّع الموارد الطبيعية خاصّة إذا تمّ إستغلالها بشكل جيد ما يساعد الدولة على الإكتفاء الذاتي .

أما الاتجاه الثاني فيرى أنّ للمساحة الشاسعة جانب سلبي على السياسة الخارجية للدولة ، وحجتهم في ذلك وجود الصحاري والجبال الشاهقة ممّا يؤدّي لقلة السكان فيها أو إنفصال هذه المجموعات كونها بعيدة عن المركز[8].

تتربّع الجزائر على مساحة قدرها 2.381.741 كم^2 وهي أكبر دولة إفريقيا بعد إنقسام السودان ، وهذا ما يزيد من أهميتها ويوفر لها عمقاً إستراتجية متميزاً وهو ما أدّى إلى تنوّع الأقاليم المناخية في الجزائر ممّا يؤدي لتنوّع الموارد الطبيعية والإقتصادية ممّا ينعكس إيجاباً على السياسة الخارجية الجزائرية ، لكن يمكننا الإشارة إلى أنّ شساعة المساحة الجزائرية خاصّة الصحراوية تؤثر سلباً على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال إنتشار التهديدات الجديدة خاصّة في الآونة الأخيرة بظهور الثورات في دول الجوار والنزاع في مالي مما يتوجب على الجزائر مضاعفة الجهود لحماية الحدود الشاسعة .

▪ **التضاريس**: تتميّز الجزائر بتضاريس متنوّعة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب حيث تتوفر الجزائر على مناطق سهلية زراعية بالغة الجودة كسهل متيجة ، وهضاب عليا وحزام جبلي عرضي يمتد إلى عدّة سلاسل جبلية تتمثّل في الأطلس التلي والصحراوي ومرتفعات الأوراس ، كما تحتوي صحراء الجزائر على هضاب صخرية وسهول حجرية وكثبان رملية[9] ، ونتيجة لهذا التنوّع في التضاريس وصعوبتها شكل لها ملاذا آمنا للإرهاب .

إنعكس تنوّع التضاريس على تعدّد الأقاليم المناخية في الجزائر من الإقليم المتوسطي إلى القاري والصحراوي فشبه المداري ، فنتيجة لهذه الإمكانيات الجغرافيا تضاعفت المكانة الإقليمية للجزائر وأصبحت محل جذب لمختلف القوى الإقتصادية والعالمية .

✓ **المحدّدات الاقتصادية**: للعامل الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدول لأنّ تنفيذ معظم السياسات يتطلّب توافر المواد الإقتصادية الذي يساعدها على لعب دور قوي في السياسة الخارجية. فالجزائر تحتوي على عدّة ثروات متنوّعة طاقوية (البترول، الفحم، الغاز والموارد النووية) حيث يبلغ الإنتاج الوطني للبترول الذي يعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد الجزائري 1.5 مليون برميل فهي تحتل المرتبة 18 من الإنتاج العالمي و12 من التصدير العالمي 15 من الإحتياط العالمي، كما تحتلّ المرتبة 3 في قائمة مصدري الغاز الطبيعي إلى أوروبا وتملك خامس إحتياطي عالمي منه مقدرة بـ 4500 مليار متر مكعب[10]. إضافة إلى ذلك تحتوي الجزائر على أكثر من 30 معدن (الحديد، الزنك الرصاص الخ...) فمعظم هذه الموارد متمركزة في الجنوب فهذا ما يوجب على الدبلوماسية الجزائرية تأمين الجنوب لحماية مواردها الاقتصادية. كما يمكننا الإشارة إلى أنّ العائدات النفطية وفرت دعماً مالياً للسياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول الجوار وعمقت من دورها من خلال المساعدات المالية التي منحتها الجزائر لهذه الدول لتحقيق الأمن والتنمية والإستقرار.

إضافة إلى الموارد الطبيعية تتوفّر الجزائر على طاقات بديلة نظيفة حيث تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض المتوسط حيث تقدر أربع مرات مجمع الاستهلاك العالمي للطاقة و60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية، كما أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بأنّ صحراء الجزائر هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء 3000 ساعة إشعاع في السنة وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي[11].

فعلى الرغم من كلّ هذه الإمكانيات الإقتصادية إلاّ أنّ الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي لا يوفر هامش الحركة في السياسة الخارجية، سبب ذلك عجزها عن تحقيق الإكتفاء الذاتي وإعتمادها الإستيراد بشكل كبير، فبمجرد إنخفاض في سعر النفط أو إرتفاع سعر القمح سيؤدّي إلى أزمة قد تؤثر سلباً على السياسة الخارجية.

المحدد العسكري: يشكّل المحدّد العسكري عنصراً مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة لأنّ الهدف الأساسي للدولة هو الحفاظ على إستقلاليتها سواء في أوقات الحرب أو السلم حيث تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي على غيرها من الدول، حيث ينظر إلى درجة التطوّر العسكري على أنّها المظهر الرئيسي لقوة الدولة وأساساً ضرورياً لمساندة تنفيذ سياستها الخارجية، ولهذا تولي الجزائر أهمية كبيرة للجانب العسكري ويتّضح ذلك من خلال الميزانية المخصّصة للقطاع سنوياً فحسب تقرير الإتحاد الأوروبي الصادر في 2013 تعتبر ميزانية الدفاع في الجزائر أكبر الميزانيات في شمال إفريقيا، حيث تشكّل نسبة (3.1%) من الناتج الداخلي الخام كما سجلت ميزانية الدفاع إرتفاع بـ 3 أضعاف عام 2000 وفي 2011 إرتفعت إلى 15 مليار دولار بزيادة 6 مليارات عن الميزانية السنوية المدنية التي وفرها قانون المالية 2011

بزيادة 44 % [12]. في 2014 رفعت الحكومة الجزائرية ميزانية الدفاع إلى 20 مليار دولار وهي أعلى ميزانية مقارنة بالقطاعات الأخرى[13].

ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى مواصلة الجهود الجزائرية لمكافحة الإرهاب والتحوّلات الإقليمية الأخيرة التي أدّت إلى إنتشار الأسلحة وتوفر الجماعات الإرهابية على هذه الأسلحة بسهولة وتنامي العمليات العسكرية، ممّا يخلق تحدّيات كبيرة خاصّة في الجنوب الجزائري لكن تجدر الإشارة على الرغم من هذه الميزانية إلاّ أنّ الجزائر تستبعد الأداة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية، وهذا وفقاً للدستور تمتنع عن إرسال قوتها العسكرية خارج الأراضي الجزائرية [14].

ب) المحدّدات الخارجية: تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحدّدات التي تؤثر في شكل، ومحتوى وطبيعية السياسة الخارجية للدولة، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها سواءا الدولية أو الإقليمية.

فنتيجة للموقع الجيواستراتيجي للجزائر لعبت دوراً بارزاً في التفاعلات الإقليمية والدولية كما جعلها موقعها الجغرافي أكثر الدول تعرّضاً للتأثيرات الخارجية خاصّة الإفريقية ممّا دفعها لتفعيل إطر التعاون والحوار لتحقيق الأمن والسلم في المنطقة.

✓ **على المستوى الدولي**: بعد الحرب الباردة وظهور الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية عملت الجزائر على تحسين علاقاتها معها بإعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي من خلال الزيارات المتبادلة والاتفاقيات الفنائية الأمنية لمكافحة الإرهاب خاصّة في منطقة الساحل، كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر، والإتفاقيات الإقتصادية من خلال جلب الإستثمارات الأمريكية للجزائر ودعم إصلاحاتها الاقتصادية، ودمج الإقتصاد الجزائري في منظومة الإقتصاد العالمي بإنتماء الجزائر للمؤسّسات الإقتصادية الدولية، أما السياسية من خلال دعم الديمقراطية والحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان في الجزائر من خلال مجموعة من الإصلاحات التي باشرتها هذه الأخيرة.

كما سعت الجزائر أيضاً إلى تعزيز التعاون مع كل من دول الإتحاد الأوروبي، روسيا حيث وقعت الجزائر على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 20 افريل2002 [15].

أمّا فيما يخصّ التعاون الروسي الجزائري فيرتكز أساساً على الجانب العسكري حيث أوضح **الكسندر فومي** المسؤول الفيدرالي للتعاون العسكري التقني أنّ الجزائر تعتبر ثالث مستورد للأسلحة والمعدات الحربية من روسيا[16].

✓ **على المستوى الإقليمي** : لعبت الجزائر دوراً هاماً على المستوى الإفريقي من خلال الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية ، والتأكيد على التسوية السلمية للنزاعات في المنطقة مثل نزاع الطوارق في مالي التي تسعى لتسويته سلمياً بعيداً عن القوة خاصّة بعدما أصبح الجنوب منطقة مهددة أمنيا من جماعات إرهابية وجريمة منظمة بختلف أشكالها مما ألزمها إعطاء أولوية لهذه المنطقة ضمن توجهاتها الإقليمية[17] .

2/ مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ النابعة من مجموع القيم المحورية في المرجعية التاريخية ذات البعد الثوري القائم على فكرة النضال التحرّري لنصرة القضايا العادلة والتضامن مع الشعوب المقهورة الساعية لنيل إستقلالها ، التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ، وجامعة الدول العربية ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية :

أ- **مبدأ حسن الجوار الإيجابي** : يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل لفائدة البلدان المعنية ، والتنسيق المستمر بكل القضايا التي تهم المنطقة ، إضافة إلى تحقيق تنمية السلم بين دول الجوار ، وتدعيم أواصر الأخوة والصداقة بين شعوب المنطقة[18] .

ب-**مبدأ التعاون** : تنصّ (المادة 31) من الدستور 2016 على :" تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وتبنّي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"[19] . ففي هذا الاطار وقّعت الجزائر إتفاقية التعاون بين الدول المجاورة خاصّة مع مالي مع إنسداد النزاع فيها ومن أبرز هذه الإتفاقيات الإتفاقية المنعقدة من طرف اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي المنشئة في يناير 2014 طبقاً للقرار الذي إتخذه رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة ونظيره المالي إبراهيم بوبكر كايتا تسعى لتعزيز التعاون لتحقيق الأمن والسلم والإستقرار في المنطقة[20] .

ت-**إحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار** : وفقاً (للمادة 14) من الدستور الجزائري لعام 2016 على أنّه :"لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني"[21] لذلك نجد أنّ الجزائر تنادي بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار[22] للدفاع عن الوحدة الترابية ، إضافة إلى أنّ هذا المبدأ يضمن الأمن الإقليمي ، كما أنّ ضبط الحدود وترسيمها ضامن لدعم مبادئ حسن الجوار الإيجابي ، لذلك سعت الجزائر إلى ضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب ، وقعت في إطار ذلك الجزائر مجموعة من الاتفاقيات أهمها الاتفاقية الخاصة بوضع العلامات على الحدود مع مالي سنة 8 ماي 1983 ، بموجب المرسوم الرئاسي 83/380[23] .

ث- التسوية السلمية للنزاعات: وفقاً (للمادة 29) من الدستور الجزائري 2016: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بوسائل سلمية "وحتى قبل نيل الإستقلال والجزائر ترفض إستعمال القوة وتدعو إلى حل النزاعات بالطرق السلمية عبر الوساطة والمساعي الحميدة وهو ما يتّضح من خلال الوساطة التي قادتها الجزائر لحل النزاع في شمال مالي منذ 90 حتى الوقت الحالي من خلال الوساطة والتفاوض بين مختلف أطراف الأزمة والوصول إلى حل سياسي سلمي شامل وتفادي التدخل العسكري الأجنبي.

د- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**: طبقت الجزائر عدم التدخل على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية وفي علاقاتها الثنائية كما جاء في نص (المادة 31) المذكورة سابقاً إنطلاقاً من تجربة الإستعمار التي عاشتها جعلها تتمسك بمبدأ تحت أي شكل من الأشكال لأنّها ترى في ذلك نوع جديد من أنواع الاستعمار. ظلّت الجزائر رافضة للتدخل الأجنبي بالمنطقة خوفاً من تداعياته على أمنها الداخلي، كإمتداد الصراع إلى الداخل، أو تشكيل الحركات الأزوادية كيان مستقل للطوارق، لأنّ ذلك سيحدث تصدعاً للجنوب الجزائري وفي الوقت ذاته، لا تفعل قدرتها العسكرية في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها[24].

و- **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها**: وفقا (للمادة 30) من دستور 2016: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرّر السياسي والإقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضدّ كل تمييز عنصري "[25] وهذا المبدأ مستمد من نضال الجزائر الطويل ضدّ الإستعمار للحصول على تقرير المصير قبيل الثورة التحريرية، وتعتبر الجزائر البلد المتضامن من دون شرط مع حركات التحرّر عبر العالم.

2-الأزمة المالية وتأثيرها على الجزائر

1/ تشخيص الأزمة المالية

تعود جذور الأزمة المالية لفترة ما قبل الإستعمار الفرنسي وكانت القبائل التارقية رافضة للوجود الفرنسي بإعتباره شكل من أشكال العبودية، لكن البداية الحقيقة لتمرد الطوارق كانت في 07 ماي 1990 عندما هاجمت قبائل الطوارق مقر الدرك الوطني في **تشين تيرادان** وسرعان ما إنتشر هذا العمل المسلح في شمال مالي مما أدّى بمجموعة من الطوارق المسلحين القيام بسلسلة من الهجمات على مراكز الجيش والأمن في مدينتي **كيدال وغاو**[26].

فلتفادي النزاع المسلح الذي إتّسعت دائرته إلى أبعد الحدود المالية تمّ فتح قنوات الحوار بين أطراف الأزمة بوساطة جزائرية بدءا من إتفاق **تمنراست** 1991 وصولاً إلى إتفاق

السلام 04 جويلية 2006، حيث تمّ التوصّل إلى إتفاقية لتسوية النزاع وإيجاد مخرج سلمي للأزمة التارقية. في 2007 كانت هناك وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى **ببرتوكول تفاهم** حيث وضع هذا الأخير حدّاً للأعمال العدائية التي سبّبها الهجوم الذي قام به متمردو الطوارق على مركز الجيش المالي في كيدال وهو ما شكّل إختراقاً لإتفاقية الجزائر[27].

إزداد الأمر سوءا بظهور ثورات الربيع العربي خاصة بعد سقوط نظام **معمر القذافي** الذي أدى إلى ظهور هجرة غالبية المقاتلين الطوارق من ليبيا إلى مواطنهم الأصلية مالي والنيجر مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطوّر، ففي 17جانفي 2012 قاموا بهجوم ضد القوات المسلحة المالية في منطقة **كيدال ومناكا** يطلبون بحق تقرير المصير، كما تمّ إسقاط قاعدة **تيساليت الجوية** التي تقع في أقصى شمال مالي ليس بعيدا عن حدود مالي مع الجزائر التي تبلغ 1200 كلم.توالى الهجوم في المنطقة حيث سيطروا على (70%) من شمال مالي وفي 22 مارس من نفس السنة تم إسقاط نظام **عبد الله صالح** بيماكو، نتيجة للفراغ في السلطة سارع تحالف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد مع الحركات الجهادية إلى الإعلان عن إستقلال إقليم الازواد متخذين من **غاو** عاصمة لدولة الازواد فنتيجة لتزايد تأثر الأوضاع طلب الرئيس المالي المؤقت بالتدخل العسكري الفرنسي[28].

2/ تأثير الأزمة المالية على الجزائر

نتيجة لتزايد توتر الأوضاع وتأزّمها في شمال مالي كانت هناك تداعيات على دول الجوار عامة والجزائر خاصة كالتالي:

أ)**تخوف الجزائر من إنتقال النزاع التارقي إلى الأراضي الجزائرية**: بحكم الحدود البرية المالية الجزائرية المقدرة ب 1400 كلم^2 وصعوبة **الرقابة** عليها، قد يكون تمرّد في صفوف طوارق الجزائر وتحريضهم على الإنفصال والإنضمام إلى إخوانهم في شمال مالي ومطالبتهم بإقامة دولة توارق. وهذا ما يؤثر سلباً على الجزائر من خلال ظهور أزمة سياسية.

ب) **تزايد النشاط الإرهابي**: مع تصاعد الأزمة في مالي وتمكن الجماعات المتشدّدة من السيطرة على الشمال الذي يشكّل ثلثي الدولة، تزايد عدد التنظيمات الإرهابية في المنطقة وأهمها جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد إضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي قامت هي الأخرى بعدة هجمات وإختطاف الرهائن خاصّة بعد الإعلان عن إستقلال شمال مالي أبريل 2012 والتدخل العسكري الفرنسي التي كانت له تداعيات خطيرة على الجزائر أهمها الهجوم على قاعدة الغاز في جنوب الجزائر، حيث قامت إحدى الجماعات الإرهابية في 2013/01/16 التي يتزعمها خالد أبو العباس مختار بلمختار بالهجوم على قاعدة الغاز بمنطقة

تقنتورين في عين أمناس ولاية إليزي، فتم إختطاف 132 من الرعايا الأجانب الذين يعملون بها حيث أعلن مختار بلمختار على إحدى القنوات الموريتانية أنّ هذه العملية "جاءت ردا على التدخل العسكري في مالي وتوعد فرنسا ورعاياها "مما أثر سلباً على الإقتصاد الجزائري حيث إنخفضت صادرات الغاز إلى أوروبا[29].

ج) **الجريمة المنظمة**: تشكّل الجريمة المنظمة بأنواعها تهديدا للأمن الجزائري فنجد تجارة المخدرات في الجزائر في تزايد مستمر ممّا يؤثر سلباً على أمن أفراد المجتمع الجزائري وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان إضافة إلى مئات الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد بعدما أصبحت هذه التجارة الممول الأنسب للتنظيمات الإرهابية[30].

كما لا يمكننا أن ننسى تجارة الأسلحة هي الأخرى تأثر على الأمن الجزائري خاصة بعد الأزمة الليبية وسقوط نظام القذافي وعودة المقاتلين الطوارق إلى بلدانهم الأصلية (هناك إحصائيات تشير إلى أنّ هناك حوالي 500 عنصر من حركة تحرير الأزواد كانوا يقاتلون مع القذافي). فتوحّدوا مع بعض الجماعات المسلحة كأنصار الدين والتوحيد والجهاد وما زاد الأمر خطورة هو حصول الجماعات المسلحة على أسلحة جد متطورة، صواريخ أرض جو، قاذفات صاروخية مضادة للدروع، بنادق آلية ثقيلة "أربي جي "وأف أم بي كا" وبنادق كلاشنكوف ومتفجرات وذخائر وصواريخ عرفت باسم سام[31].

د) التدخل الأجنبي: إنتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود في المنطقة تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر له أبعاد خطيرة على الأمن القومي الجزائري ليس فقط لأنّ هذه التهديدات يمكن أن تمتد إلى عمق التراب الجزائري عبر الحدود الجنوبية، لكن الأخطر من ذلك أن تجد بعد الأطراف الخارجية مبرّراً للتدخّل في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وهذا ما تأكد منذ التدخل الفرنسي في مالي بعد طلب الحكومة المالية المساعدة الفرنسية من أجل مواجهة تحالف الجماعات المسلحة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مما يؤدي إلى تمركز المخابرات الغربية في المنطقة الذي يؤدي بدوره إلى تأثيرات سلبية على الحدود الجنوبية، إمكانية انتشار قواعد عسكرية فرنسية لحدودنا الجنوبية ما يمكن أن يشكّل ضغطاً على الجزائر.

فمن خلال ما سبق تعتبر الجزائر من أكثر المتضرّرين من الأزمة المالية وهذا ما يوجب عليها بذل الجهود أكثر خاصّة في الجانب الأمني الذي أصبح يرتبط اليوم بجميع الجوانب السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لحل هذه الأزمة.

هـ) مشكلة اللاجئين: أدّت الأزمة في شمال مالي إلى زيادة نسبة اللاجئين إلى الجزائر وهو ما يؤثّر على المجتمع الجزائري سواء من حيث **التأثير على الجانب الديمغرافي باختلال التوازن الإثني**

في الجزائر، ومن ثم تهديد التجانس الإجتماعي من خلال تقويض القيم الإجتماعية بتغير التركيب الاثني، الثقافي، الديني واللغوي. كما أنّ زيادة نسبة عدد اللاجئين تعطّل عجلة التنمية الإقتصادية ومن ثمّ تفشي ظاهرة البطالة، الأمراض والأوبئة[32].

أومن الناحية الأمنية من خلال تسبُّب اللاجئين في الكثير من المشكلات الأمنية خاصّة بعد إتصالهم بالتنظيمات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة، فهم ينشطون في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة، **تهريب المخدرات وغسيل الأموال** لتمويل حياتهم، وهذا ما يصعب مراقبتهم وظهور توترات وصراعات بينهم وبين نظم الحكم أو بينهم وبين الجماعات الاثنية المتواجدة في المنطقة مما يؤدّي إلى حرب أهلية [33].

و) الهجرة غير الشرعية: بلغ عدد المهاجرين الأفارقة لولاية تمنراست (1640) مهاجر ما بين جوان وديسمبر 2012 ينتمون إلى 12 جنسية مختلفة[34] وهذا ما يشكّل تهديداً على الجزائر وفقاً لعدّة مستويات:

-اجتماعية بنقل الأمراض بأنواعها وصعوبة التنقّل عبر المسالك الصحراوية مما يؤدّي إلى موت المهاجرين.

-اقتصادية من خلال تزوير العملة الصعبة والوثائق الرسمية خاصة بعد تمركز المهاجرين في أراضي العبور وتبنيهم لأسلوب الجريمة المنظمة.

-سياسية أمنية من خلال استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، بالإضافة إلى تهديد المتاجرة بالمخدرات حتى يتمكّن المهاجرون من تمويل عائداتهم.

3- آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة المالية

1. الأليات السياسية:

بدأت تظهر الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة منذ التسعينيات عند تجدد التوتر بين الطوارق حول منطقة كيدال، فقامت الجزائر بعدّة مفاوضات لحل النزاع بطريقة سلمية بعيداً عن القوة. فيمكننا إجمال أهم المفاوضات فيما يلي:

-(8- 9) سبتمبر عقدت قمة رباعية ضمّت الجزائر، ليبيا، نيجر ومالي في **جانت** أكّدت الدول على استخدام القوة لحل المشكل التارقي وتعهدت الأطراف المشاركة في هذا اللقاء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية للمنطقة ووضع حد للتهميش. كما أكدوا على عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول، وعلى ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة بينهم في إطار إعادة إدماج السكان المعنيين ومكافحة الهجرة غير الشرعية، احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالمعالجة الهادفة لحل النزاعات واحترام السيادة الترابية بين الدول.

-اتفاق تمنراست (5-9) جانفي 1991 التقى ممثلون عن الحكومة المالية وممثلون عن الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد تم التوقيع على اتفاق تمنراست المتضمن 13مادة. وبعدها توّجت بإتفاق باماكو بتاريخ 11 ابريل 1992 على الاتفاق الوطني المالي عرف صعوبة في تطبيقه[35].

- في نوفمبر 1993 تمّ تفعيل الندوة الساحلية الصحراوية في إطار الأمن والتنمية توصّلت الجزائر إلى إقناع الدول الأخرى بتناول محور التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي لتعزيز النسيج لكل دولة لمواجهة التحديات المشترك. وفي نوفمبر 1994 كانت هناك اتفاقيتين بوساطة من الجزائر الأولى بين حركات والجبهات الموحدة للأزواد (MFUA) وحركة الدفاع للسونغي (SPGK) والثانية بين الحكومة المالية ومنظمة المقاومة المسلحة التارقية (OPA) تحت إشراف فرنسا، الجزائر وبوركينافاسو حيث أفضت هذه الإتفاقية إلى إعطاء إستقلال ذاتي للمقاطعات التي تشكّل الطوارق أغلبية فيها ودمج المقاتلين في صفوف الجيش وقوات الشرطة والوظيف العمومي[36].

وقد علقت الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 اثر إنتقادات إلى غاية 04 جويلية 2006 تمّ التوصل إلى إتفاقية لتسوية النزاع وإيجاد مخرج سلمي للأزمة التارقية[37].

-في 20 فيفري 2007 وقع بروتوكول ضمّ ثلاث وثائق الأولى الإجراءات التي نصّت عليها إتفاقية السلام ولم تطبق أما الثانية والثالثة ضمت جدول زمني يحدد أجال إلغاء 3000 عنصر من التحالف وتجريدهم من أسلحتهم.

- اجتماع (17-21) جويلية 2008 عقد بالجزائر العاصمة بحضور كافوغونا من الجانب المالي وباهنفا من الجانب التارقي ومن أهم نتائجه ما يلي:

1/ عودة العادلات المبعدة والمقيمة بالحدود الجزائرية إلى مناطقها.
2/ إزالة الألغام المزروعة في مناطق الشمال.
3/ إطلاق سراح الأسرى التوارق.
4/ إعادة تشكيل وحدات الأمن الخاصة[38].

–اجتماع جوان 2009 : تمّت الوساطة برعاية السفير عبد الكريم غريب وثوار **حلف 23 ماي الديمقراطي من أجل التغيير** حيث دعا إلى ضرورة تطبيق إتفاقية السلام 2006 .

نتيجة لتوتّر الأوضاع في شمال مالي سنة 2011 ولتفادي النزاع المسلح الذي اتسعت دائرته إلى أبعد الحدود المالية تم فتح قنوات الحوار بين أطراف الأزمة حيث دعت الجزائر في نوفمبر 2011 لتحاور بين ممثلي حركة الأزواد والحكومة المالية وبعض الإسلاميين داخل مالي لإيجاد أرضية مشتركة للنزاع[39] . لكن اختراق أنصار الدين لهذه الوساطة وزيادة الوضع سوءا طلب الرئيس المالي بتدخل عسكري فرنسي بحجة مكافحة الإرهاب .

فبعد سنتين من التدخل العسكري في مالي باشرت الجزائر وساطتها لحل الأزمة ففي 19 جانفي 2014 تمّ تأسيس اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية – المالية حول شمال مالي التي صادقت على إعلان مسار الجزائر في 9 جوان 2014 ووضع خارطة طريق تهدف إلى وضع إطار للدخول في جولات التفاوض للسلم ، إضافة إلى إعلان الجزائر والأرضية التمهيدية للجزائر في 14 جوان 2014 من أجل حوار مالي شامل[40] والوصول إلى اتفاق سلام مالي شامل مستديم تمت المصادقة عليه في 24 جويلية 2014 وصولاً إلى جولة سبتمبر 2014 حيث تمكنت الجزائر من جمع كل الأطراف حول طاولة التفاوض[41] .

ففي 3 مارس 2015 تم التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي تحت إشراف الوساطة الدولية برئاسة الجزائر وتجسّد هذه الوثيقة "الالتزام الثابت بوضع حد للأزمة في مالي من خلال الحوار وتكريس المصالحة الوطنية في ظل الاحترام التام للسلامة الترابية والوحدة الوطنية والطابع العلماني والجمهوري لدولة مالي" ، ويلتزم الأطراف في إطار هذا الاتفاق بتطبيق "كامل وبحسن نية" لأحكام الاتفاق مع الاعتراف بمسؤوليتها الأولى في هذا الشأن . كما تكرّس الوثيقة "حكامة سياسية جديدة" تقوم على الإدارة الحرة التي تسمح للمواطنين "بمشاركة أفضل في تسيير شؤونهم على الصعيد المحلي مع الاستفادة من تمثيل أفضل على الصعيد الوطني"[42] .

لكن يمكننا الإشارة إلى أنّه كان يغيب في حضور هذا التوقيع **تنسيقية حركات الازواد** التي تضمّ **الحركة الوطنية لتحرير الازواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد الحركة العربية للأزواد** طلبت مهلة لإستشارة قاعدتها النضالية قبل التوقيع على هذا الاتفاق .فوقعت على هذا الأخير إلى غاية 15 ماي 2015بعد ستة جولات من الحوار والتفاوض وهذا ما يبرر نجاح الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات بالطرق السلمية[43] . وفي 20 جوان 2015 تم التوقيع النهائي على إتفاق السلم والمصالحة في مالي . الذي أحرز عدّة إنجازات أهمها انشاء وكالات للترقية الإقليمية ، وتعيين وإنشاء محافظي المنطقتين المنشأتين حديثا **تاودانيت وميناكا** والمصادقة الجارية للجمعية الوطنية لمالي على مشاريع نصوص متعلقة بالسلطات المؤقتة طبقا للأحكام المتعلّقة بها في الإتفاق . وتجدر

الاشارة إلى إنطلاق المراجعة الدستورية من خلال إعداد مشاريع مراسيم موجهة إلى التكفل بأحكام الاتفاق المتعلقة باستحداث الغرفة الثانية للبرلمان.

كما تمّ إحراز تقدم آخر في مجال الدفاع والأمن من خلال انشاء إطار مؤسّساتي لإصلاح قطاع الأمن، وتعيين محافظ لإصلاح قطاع الأمن وإستحداث لجنة وطنية لنزع السلاح-تسريح المجندين-وإعادة الادماج ولجنة الادماج وإستحداث أول دورية مختلطة (قوات مسلحة مالية والأرضية وتنسيقية حركات الأزواد) وهي تشكيلة مرشحة للتحول وفقا لرغبة الأطراف نفسها إلى "وحدات مختلطة"[44].

2. الأليات الأمنية

ونتيجة للتطوّرات والتحولات التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة وظهور التحديات العابرة للحدود (الجريمة المنظمة بأشكالها، الإرهاب، الهجرة) اتخذت الجزائر بإعتبارها دولة تحاول لعب دور إقليمي في المنطقة عدة مبادرات تراوحت بين العسكرية أمنية، فمن بين الجهود الجزائرية لتحقيق الأمن الجزائري في جنوب الصحراء ما يلي:

- تدريب الجمارك وتأهيلها خاصة في الجنوب.
- إجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- تجهيز المطارات والموانئ والمعابر الحدودية بإمكانيات متطورة.
- القيام بإصلاحات جذرية في صفوف الأمن الوطني. إنشاء معهد للأدلة الجنائية وعلم الإجرام.
- إنشاء مركز عمليات وطني وآخر إقليمي.
- إقامة مراقبة فجائية لتشكيلات أمنية عبر مراكز الشرطة ليلا تفاديا لأي إنزلاق وتصعيد من تنظيم القاعدة.
- إجراءات أمن جديدة في ستة[*] ولايات الجنوب.
- تكوين حرس الحدود تأهيلها وتدعيمها.
- التنسيق و التعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية.
- إقامة مركز الانتظار والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين[45].

ففي 13 أكتوبر 2004 أنشأت **المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب** (acsrt) الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربتها[46].

وفي 2009 إقترحت "**مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين**" بهدف تجفيف المنابع المالية المغذية للنشاطات الإرهابية، وفي جويلية من نفس السنة تم المصادقة على اللائحة من طرف الاتحاد الإفريقي في قمة سرت بليبيا كما تمّ الحصول على تزكية مستقبل دول عدم الإنحياز في إجتماع **شرم الشيخ**، كما إستطاعت إقناع المجتمع الدولي بفضل دبلوماسيتها المحترفة بتبني موقفها وهو ما إتّضح في 17 ديسمبر 2009 بإصدار قرار على مستوى مجلس الأمن لائحة تجرم دفع الفدية للمجموعة الإرهابية[47].

إضافة إلى ذلك سعت الجزائر إلى التنسيق والتعاون الجماعي بين دول المنطقة بهدف تعزيز التعاون المعلوماتي في المنطقة حيث تمّ إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة بموجب **إتفاقية تمنراست** 2009 حيث إجتمع وزراء قادة الجيش لموريتانيا، الجزائر، مالي، النيجر يومي (12-13 أوت) 2009 لتنسيق العمليات ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية، فخلص في الأخير إلى إنشاء مركز قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك مقره تمنراست جنوب الجزائر، وتقوم قيادة هذا المركز بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية في نطاق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية، حيث تم الإعلان عن تنصيب اللجنة رسميا في 20 أفريل 2010 في بيان وزراة الدفاع الوطني[48].

في 16 مارس 2010 عقدت الجزائر **الندوة التنسيقية لدول الساحل الصحراوي** ضمت وزراء كل من الجزائر، بوركينافاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد بهدف تفعيل آليات تنسيق التعاون الأمني بين دول المنطقة.

فمن أهم نتائج هذه الندوة أنّ الوقاية من الإرهاب وإرتباطاته، ومحاربته يجب أن تتمّ من خلال مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة، تتمحور حول ما يلي:

- ✓ **على المستوى الوطني**: مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضدّ الإرهاب.
- ✓ **على المستوى الثنائي**: تدعيم التعاون بين دول المنطقة، لاسيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية.
- ✓ **على المستوى الجهوي**: ترقية تعاون جهوي مُهيكل شامل قائم على حسن النية.
- ✓ **على المستوى الدولي**: مشاركة فاعلة في الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب، وقد ذكرّ الوزراء بهذا الخصوص أنّ الدول السبع المشاركة، كلها دول أطراف في الأدوات القانونية الرئيسية للوقاية من الإرهاب ومحاربته، وكذا في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول الوقاية من الإرهاب ومحاربته والتي تصر حكوماتهم على احترامها وتنفيذها[49].

وفي (7-8) ماي 2011 عقدت **ندوة الأمن والتنمية** من أجل الشراكة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة حضر الندوة دول الميدان و38 وفداً يمثّلون مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين على غرار الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمؤسسات المانحة والمنظمات الإقليمية خلص في الأخير إلى ما يلي :

- ✓ إنسجام وحرص الفاعلين الدوليين على تدعيم الإستراتيجية المقدمة من قبل دول الساحل الأربعة الهادفة إلى التعاون والتنسيق والعمل المشترك .
- ✓ تقديم أشياء ملموسة لهذه الشراكة والعمل على رفض تمويل الإرهاب من خلال رفع الفدية .
- ✓ ترقية وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة خاصة في الأماكن المعزولة والفقيرة .
- ✓ مواصلة الحوار بين أطراف المجتمع الدولي والإستمرار في هذه الديناميكية التي عرفتها ندوة الجزائر [50] .

3. الأليات التنموية

قامت الجزائر بمجموعة من المشاريع التنموية لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي عامة وشمال مالي خاصة ، فقامت ببناء مراكز عبور على نفقاتها الخاصة في المدن الجنوبية (جانت ، عين قزام وتيمون) ووفّرت فيها الشروط الضرورية للحياة وتمّ تهيئة هذه المراكز لتجنب الإختلاط بين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين ، إنشاء الطريق العابر للصحراء الذي يشكّل همزة وصل بين الجزائر وجيرانها في الجنوب مشروع تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر عن طريق تمويل البدو والرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري ب 100 مليار سنتيم ، إضافة إلى تقديم مساعدات اقتصادية للنهوض بالتنمية في شمال مالي حيث تمّ تقديم 10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني تنموي شامل والتكفل بتمويل مشاريع وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب كما تم الإعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في إطار الخطة الخماسية 2010-2014 .

في 9 أوت 2011 أعطى الرئيس أما دوتو ماني توري إشارة الطلاق مشروع تنمية مناطق الشمال لمواجهة الإرهاب وإستفادة **غاو** من هذا البرنامج الخاص الموسع لسلام والأمن والتنمية . وبمناسبة انعقاد الدورة ال12 للجنة المختلطة الكبرى في (3-4 نوفمبر)2016 قام الطرفان بالتوقيع على اتفاق تعاون في مجال الطاقة ، مجال البترول والغاز ، مجال البحث الجيولوجي والمنجمي ، مجال الصحة البيطرية حماية النباتات ، مجال الموارد المائية ، الصحة ، مذكرة تفاهم في مجال العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، مذكرة تفاهم في مجال التضامن الوطني ، برنامج للتبادل الثقافي للفترة (2017-2019) ، مذكرة تفاهم لترقية التجارة الخارجية بين الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (أجيكس-الجزائر) ووكالة ترقية الصادرات في مالي (أبكس-

مالي)، إتفاق تعاون بين الإذاعة الجزائرية وديوان البث الإذاعي والتلفزيوني لمالي. كما إتفق الطرفان أيضاً على ضمان متابعة الإلتزامات المتخذة خلال هذه الدورة في إطار نشاطات اللجنة الثنائية الإستراتيجية[51].

خاتمة

نستنتج من خلال ما سبق أنّ الجزائر عملت على حل أزمة شمال مالي وفقا للمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية رافضة التدخّل الأجنبي في المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محال على كافة المنطقة .

ركّزت الجزائر على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وحرصها على إبعاد الخيار العسكري على الرغم من إجماع بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى عليه، فالدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى التسوية السلمية، ولم تغير من موقفها في حل الأزمة بل عملت على الموازنة بين الحل السياسي ومكافحة الإرهاب إلى أن وصلت إلى الحل السلمي الأخير جوان 2015 وهذا ما يعبّر عن نجاح الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في شمال مالي وهو ما اعترفت به معظم القوى الكبرى .

هوامش

1) السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة : مكتبة النهضة العربية، ط .1، 1998)، ص137 .

2) محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، (القاهرة: دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، ص .523 .

3) السيد محمد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص138 .

4) عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت، الجامعة اللبنانية، 2003)، ص 58 .

5) "الجزائر معطيات جغرافية" من الموقع :
http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm

6) صالح سعود، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر (منذ 1981 ...) دراسة مستقبلية**، (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع 2009) ص89 .

7) ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية ادارة الأزمات**، (الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط .1، 2005)، ص108 .

8) هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (الاردن : د .م .ن)، ص27 .

9) منصور خضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، (أطروحة دكتوراه)، الجزائر : مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012-2013 ص-ص151-152 .

10) وهيبة دلع . **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي (1999-2014)**،(أطروحة دكتوراه)، الجزائر ،مقدمة لقسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية 2014 ،ص 75 .

11) فروحات حادة ، الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الجزائر ، **مجلة الباحث** ، **ع 11 سنة 2012** ، ص 153 .

12) Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, « L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, politiques externes département thématique», direction génerale des Union européenne , Bruxelles , juin 2013,p 09

13) قوي بوحنية ،"الجزائر و الانتقال إلى دون الفاعل في إفريقيا" ، مركز الجزيرة للدراسات 19 جانفي 2014 ،ص 3 ،من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/1/29/20141291055436897 34Algeria%20and%20actor%20role%20in%20Africa.pdf

14) وهيبة دالع ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 93 .

15) عبد الحميد زعباط ،"الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائر" ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، **ع1** ، **(جانفي 2004)** ، (ص ص/53-54) .

16) نوارة باشوش ،الجزائر الثانية من مستوردي الأسلحة من روسيا من الموقع
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/202164.html?u=5001

17) دالع وهيبة ، **مرجع سابق ذكره** ،ص 97 .

18) ب بولعراس ،"الدبلوماسية الجزائرية وفاء لمبادئ راسخة" **مجلة الجيش** ،ع 432،1999 ،ص 20 .

19) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 2016 .

20) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، اجتماع اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي في بماكو من الموقع :
http://www.mae.gov.dz/news_article/3161.aspx

21) **دستور 2016** ،مرجع سبق ذكره .

22) Grimaud Nicole ,La Diplomatie Algérienne ,une bilan historiquement positif L'Akehal Mokthar L'Algérie de L'indépendance à L'Etat d'Urgence, paris ,pp .248,251 .

23) الموسوعة الكاملة لدول العالم ، من الموقع :
http://forums.roro44.net/235530.html .

24) عبد الغاني دندن ،"السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة : قراءة تحليلية في مكامن القوة و مبررات الفشل" ، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان **دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد** ،بجامعة تبسة يومي 28-29 افريل 2014 ، ص 09 .

25) دستور 2016 ، **مرجع سبق ذكره** .

26) Abdnour benantar ."la sécurité national algérienne dans les années 90 :entre la méditerranée et le sahara .the Maghreb review_",vol,18,N°34, 1993,pp.154-158

27) الحاج ولد إبراهيم ."أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم" ، تقرير مركز الدراسات 12فبراير2012 ، ص ص .1-9 .

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/2/19/201221911262759173 4north%20Mali%20crisis.pdf

28) خالد عظيم ، "الجوار المالي :التداعيات الإقليمية لانفصال الازواد في مالي" ، **مجلة السياسة الدولية** ،ع 189/ جويلية 2012 ،(ص ص/112-116) .

29) أميرة محمد عبد الحليم ."ما بعد التدخل : التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي" ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع .192 ، ابريل 2013 ،ص .118 .

30) بوحنية قوي ."الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 3جوان2012 ، ص .8 من الموقع :

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/6/3/201263104125273 4Algerian%20Strategy-security%20developments.pdf

31) رمضان بلعمري ." مسؤول أمني جزائري يؤكد القاعة تحصل على أسلحة من شرق البلاد" ، **جريدة الخبر** ،ع .6316 ، 5 افريل 2011ص .07 .

32) ظريف شاكر ، ظريف شاكر ، **البعد الأمني الجزائري لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى** ، باثنة : رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باثنة 2009-2010 ، ص71 .

33) عبد النور بن **عنتر ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ،أوروبا و الحلف الأطلسي** ،(الجزائر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع .2005 ، ص .56 .

34) مراد محامد ."100 مليون دولار للتكفل ب20 ألف لاجئ في الجزائر" ، من الموقع :

http://www.djazairess.com/elkhabar/514949

35) نبيل بوبيبة ، "مسالة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف" ، مداخلة القيت في ملتقى وطني بعنوان : **إشكالية الامنة في المغرب العربي** (ص ص/15-20) .

36) حسين بوقارة ."مشكلة الأقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي" **مجلة العالم الاستراتيجي** ، ع .7 ،(نوفمبر 2007) ،ص 28 .

37) الحاج ولد إبراهيم ، **مرجع سابق ذكره** .

38) ادريس عطية ،**مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي** ، (أطروحة دكتوراه) الجزائر : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،ص .283 .

39) سعد المهدي."قضية الطوارق في المالي" **مجلة قراءات افريقية** ،ع .13 ،(سبتمبر 2012) ،ص ص .32-41 .

40) ادريس عطية ،**مرجع سبق ذكره** ، ص-ص 291-293 .

41) سيد أعمر بن شيخنا ، "المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر قراءة في وثائق المفاوضات و بناريوهات المستقبل" ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 29 ديسمبر 2014 من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/12/29/201412298531328734negotiations-Alozoadah-Algeria.pdf

42) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ،"التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم و المصالحة في مالي ،مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة" من الموقع :
http://www.mae.gov.dz/news_article/2891.asp

43) ع . شوارد ." مبادرة الجزائر تتكلل بإمضاء الحركات الأزوادية على اتفاق السلم والمصالحة بالأحرف الأولى" ، **جريدة النهار الجزائرية** ،ع .16،2322 ماي 2015 ،ص .9 .

44) مالي ،الدبلوماسية الجزائرية لبعث حركية تنفيذ اتفاق السلم و المصالحة20/06/2016
http://www.mae.gov.dz/news_article/4119.aspx

**) بشار ، ادرار ، تندوف ، ورقلة ، ليزي ، تمراست .

45) نبيل بوبيبة ، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** ، (القاهرة : رسالة ماجستر ، معهد البحوث و الدراسات العربية قسم البحوث والدراسات السياسية ، 2009)(ص ص/114-121) .

46) المكان نفسه .

47) حسين سليمان ،"الجزائر تقنع مجلس حقوق الإنسان الامي بفتح نقاش دولي حول دفع الفدية "**جريدة الخبر** ،ع .6148 ،(اكتوبر2010) ،ص .2 .

48) بشير عميري ،"انشاء للجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة " **مجلة الجيش**،ع .579 ،(أكتوبر 2011) ،ص.ص .18-20 .

49) وزارة الشؤون الخارجية ، "بيان الاجتماع الوزاري لدول منطقة الساحل و الصحراء" ، 17 مارس 2010 ، في : Www .mae.dz

(50 Bachir Amiori,'' communiqué final pour une stratégie régionale'' **Eldjiech** ,octobre 2011,pp20.26 . 579

51) الجزائر-مالي : البيان المشترك المتوج للدورة ال12 للجنة المختلطة الكبرى05/11/2016 http://www.mae.gov.dz/news_article/4388.aspx